

مع بدء الاجراءات التنفيذية لبرنامج تحديث الصناعة.. مصطفى الرفاعي يؤكد

٤٢ مليار جنيه زيادة في قيمة الانتاج الصناعي بعد تطبيق البرنامج وه ١ مليار جنيه زيادة في منتجات الضرائب والجمارك والمبيعات اعداد القرار الخاص بإنشاء صندوق تحديث الصناعة ويشمل موارد تمويلية ودورة وآليات عمله زيادة قيمة الانتاج به ٢.٥ جنيه عن كل جنيه زيادة في الاستثمارات

يدرس وزير الصناعة الدكتور مصطفى الرفاعي اتخاذ الاجراءات التنفيذية لبرنامج تحديث الصناعة فمن ناحية يتم حاليا اعداد القرار الجمهوري الخاص بإنشاء صندوق لتأهيل الصناعة المصرية يقوم بتمويل ١٠٠٠ منشأة صناعية كل عام بحوالي مليار جنيه ولكي يمول ٤٠٠٠ منشأة خلال السنوات الاربع المقبلة ويتضمن القرار الجمهوري لإنشاء الصندوق دورة وتمويله واليات عمله والإشراف عليه..

أكد وزير الصناعة أن قيمة الانتاج الصناعي ستزيد بعد تطبيق برنامج التحديث من ١٤٣ مليار جنيه وستصل في السنة الرابعة لنحو ١٨٥ مليار جنيه حيث تصل قيمة الانتاج الصناعي خلال السنة الأولى من التحديث والتي تضم ١٠٠٠ منشأة لنحو ٥٠٨ و ١٥٣ مليار وفي السنة الثانية والتي سيصل فيها عدد المنشآت المؤهلة (٢٠٠٠ منشأة) ستصل قيمة الانتاج الصناعي لنحو ١٦٤.٠١٦ مليار جنيه وفي السنة الثالثة وبعد تأهيل ٣٠٠٠ منشأة سيصل الى ١٧٤.٥٢٤ مليار جنيه وفي السنة الرابعة وبعد تأهيل ٤٠٠٠ منشأة ١٨٥.٠٣٢ مليار جنيه



مصطفى الرفاعي

لتأهيل المنشآت والحجم المستهدف من المنشآت للبرنامج فيمكن حساب معدل النمو في قيمة الانتاج والناتج المحلي

العمل بمقدار ٧٪ سنويا مقارنة بالمعدل السابق في تطبيق البرنامج. وفيما يخص البرنامج المقترح فإنه بتحليل المعطيات

أشار الوزير ايضا الى أن اجمالي المتحصلات من الضرائب والجمارك وضرائب المبيعات سوف تزيد بعد تطبيق البرنامج من ٥٢.٢٩ مليار جنيه الى ٦٧.٥٧ مليار جنيه.

ومن الايضاح عالية يمكن الوصول إلى النتائج الآتية: الوضع الحالي: كل جنيه تكلفة استثمارية يقابله ١.٣٢ جنيه قيمة إنتاج وبعد تطبيق البرنامج: كل جنيه زيادة في الاستثمارات بهدف التطوير في الجودة والإدارة يؤدي إلى زيادة ٢.٥٤ جنيه في قيمة الانتاج كل جنيه زيادة في الاستثمارات في الآلات والمعدات يؤدي إلى زيادة ٢.٤ جنيه في قيمة الانتاج (أي أن في المتوسط كل جنيه زيادة في الاستثمارات يؤدي إلى زيادة ٢.٥٢ جنيه في الانتاج).

الانعكاس على القطاع الصناعي: متوسط حجم الاستثمار في المؤسسة الواحدة ٤.١٧٠ مليون جنيه (يساهم الصندوق منها بمبلغ ٩٠٠ ألف جنيه) يؤدي إلى زيادة في قيمة الانتاج للمؤسسة الواحدة = ١٠.٥٠٨ × ٤.١٧٠ × ٢.٥٢ مليون جنيه. ويفرض أنه سيتم تأهيل ١٠٠٠ منشأة صناعية في المتوسط سنويا فإن الزيادة في قيمة الانتاج تبلغ ١٠.٥٠٨ مليون جنيه × ١٠٠٠ منشأة = ١٠.٥٠٨ مليار جنيه أي بمعدل زيادة حوالي ٧.٣٤٪ سنويا من قيمة الانتاج الحالي.

ثانيا: الانعكاسات على الناتج المحلي الاجمالي طبقا لبيانات وزارة الاقتصاد فإن مساهمة الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعة يبلغ ٥٥.٢٢٥ مليار جنيه بنسبة ١٩.٥٪ من اجمالي الناتج المحلي الذي يبلغ ٢٨٣.٠٠١ مليار جنيه وذلك فان نسبة مساهمة الناتج المحلي لقطاع الصناعة تقدر بحوالي ٣٨.٦٪ من قيمة الانتاج السنوي (٥٥.٢٢٥ ÷ ١٤٣ = ٣٨.٦٪).

وبحساب قيمة الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعة فإنه يتوقع زيادة بنسبة حوالي ٢٩٪ في الناتج المحلي الاجمالي للصناعة بعد انتهاء فترة السنوات الأربع مقارنة بالسنة الأولى ويعني ذلك أن برنامج التحديث (٤ سنوات) يحقق إضافة للناتج المحلي مقدارها حوالي ١٦.١٩٥ مليار جنيه.

المنشآت في المتوسط تبلغ ٦٠٪ وذلك لمشاكل في الإدارة والجودة والحالة الفنية للمعدات. ويفرض أن تطبيق البرنامج (الجزئية الخاصة بالاستثمارات في أنظمة الجودة والإدارة) سوف يؤدي إلى حل هذه المشاكل وبالتالي إلى تحقيق زيادة مستهدفة في الطاقة الإنتاجية المستغلة ١٥٪ على الأقل لتصل نسبة التشغيل إلى ٧٥٪. فان قيمة الانتاج الصناعي سوف ترتفع بعد تطبيق هذا البرنامج من ٢٣.٢ مليار (٦٠٪) إلى ٢٩ مليار (٧٥٪) من الطاقة الإنتاجية أي يفارق ٥.٨ مليار جنيه عن الانتاج الحالي للوحدات المستهدفة للتحديث، وذلك في مقابل استثمارات في الدراسة الشخصية والتطوير في الجودة والإدارة مقدارها ٥٧٠ ألف جنيه للمنشأة الواحدة أي باجمالي ٢.٢٨ مليار جنيه لعدد ٤٠٠٠ منشأة.

وبذلك يصبح كل جنيه زيادة في التكلفة الاستثمارية نتيجة لتطوير يقابله حوالي ٢.٥٤ جنيه زيادة في الانتاج (٢.٥٤ ÷ ٠.٨ = ٣.٢). وهذا يعني أن كل جنيه استثمار في الآلات والمعدات فإن التكلفة الاستثمارية الحالية لعدد ٢٤٦٤٣ منشأة صناعية تبلغ حوالي ١٠٨ مليار جنيه ويفرض أن نسبة استثمار في الآلات والمعدات تبلغ ٧٠٪ من إجمالي التكاليف الاستثمارية فإن التكلفة الاستثمارية للآلات والمعدات حاليا ٧٥.٦ مليار جنيه أي بمتوسط حوالي ٣ مليون جنيه للمنشأة الواحدة في مقابل متوسط قيمة إنتاج للمنشأة الواحدة ٥.٨ مليون جنيه (١٤٣ مليار ÷ ٢٤٦٤٣ منشأة) أي أن كل جنيه استثمار في الآلات والمعدات يقابله ١.٩٣ جنيه إنتاج حاليا.

وبعد تطبيق البرنامج وتحديث الآلات والمعدات وما يستتبع ذلك من رفع كفاءة الأداء التكنولوجي فإنه من المتوقع أن يصل قيمة الانتاج إلى ٢.٤ جنيه في مقابل كل جنيه استثمار في الآلات والمعدات من خلال برنامج التأهيل (نسبة زيادة ٢٥٪ عن الوضع الحالي).

والحصول المتوقع كالاتي أولا: بالنسبة لقيمة الانتاج: طبقا للبيانات الخاصة بالهيئة العامة للتصنيع فإن قيمة الانتاج الصناعية في العام ١٩٩٩ تبلغ ١٤٣ مليار جنيه في مقابل تكلفة استثمارية مقدارها ١٠٨ مليارات جنيه مما يمكن ترجمته إلى أن الوضع الحالي قبل تطبيق البرنامج فإن كل جنيه تكلفة استثمارية يقابله ١.٣٢ جنيه قيمة انتاج، وقيمة الانتاج المشار إليه عليه (١٤٣ مليار جنيه) هي لعدد ٢٤٦٤٣ منشأة والمستهدف تأهيل ٤٠٠٠ منشأة منها. تبلغ قيمة انتاجها في حدود ٢٣.٢ مليار جنيه (بنسبة ١٦.٢٪ من قيمة الانتاج الحالي). ويفرض أن نسبة التشغيل للطاقات الإنتاجية المتاحة لهذه

الانعكاس على متحصلات الدولة من الضرائب والجمارك

البرنامج) والمتوقع بعد تطبيق البرنامج ومنه يتضح أن الزيادة في قيمة متحصلات الدولة بعد انتهاء البرنامج هو ٢٩.٣ مقارنة بها قبل ابدء البرنامج.

الجدول الآتي يبين متحصلات الدولة بعد تطبيق البرنامج وذلك استرشادا بتقرير وزارة الاقتصاد عن متحصلات الحكومة في عام ٩٨/٩٧ من الضرائب المختلفة (قبل تطبيق

السنة	السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة الأولى	قبل تطبيق البرنامج	البند
الرابعة بعد تأهيل ٤٠٠٠ منشأة	بعد تأهيل ٣٠٠٠ منشأة	بعد تأهيل ٢٠٠٠ منشأة	بعد تأهيل ١٠٠٠ منشأة	١٤٣	قيمة الانتاج الصناعي
١٨٥,٠٣٢	١٧٤,٥٢٤	١٦٤,٠١٦	١٥٣,٥٠٨	١٤,٣	ضرائب المبيعات
١٨,٥٠	١٧,٤٥	١٦,٤٠	١٥,٣٥٠	١٥,٥٠٢	الضريبة على الدخل
٢٠,٠١	١٨,٩	١٧,٧٦	١٦,٦٥	١٣,٠٤٦	الضريبة على الاريح
١٧,٤٠	١٦,٤٠	١٥,٤٢	١٤,٤٢	٩,٠١	حصيلة الجمارك
١١,٦٦	١٠,٩٩	١٠,٣٣	٨,٦٧	٥٢,٢٩	إجمالي المتحصلات
٦٧,٥٧	٦٣,٧٤	٥٩,٩١	٥٦,٠٩		

حساب قيمة الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعة

السنة	السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة الأولى	قيمة الانتاج قبل تطوير البرنامج	البند
الرابعة بعد تأهيل ٤٠٠٠ منشأة	بعد تأهيل ٣٠٠٠ منشأة	تأهيل ٢٠٠٠ منشأة	تأهيل ١٠٠٠ منشأة	١٤٣	قيمة الانتاج
١٨٥,٠٣٢	١٧٤,٥٢٤	١٦٤,٠١٦	١٥٣,٥٠٨	٥٥,٢٢٥	قيمة الناتج المحلي
١٨,٥٠	١٧,٤٥	١٦,٤٠	١٥,٣٥٠		
٢٠,٠١	١٨,٩	١٧,٧٦	١٦,٦٥		
١٧,٤٠	١٦,٤٠	١٥,٤٢	١٤,٤٢		
١١,٦٦	١٠,٩٩	١٠,٣٣	٨,٦٧		
٦٧,٥٧	٦٣,٧٤	٥٩,٩١	٥٦,٠٩		

وأشار أن الوضع الحالي فيه كل جنيهه يصرف كتكلفة استثمارية يقابله ١.٣٢ جنيه قيمة إنتاج وبعد تطبيق البرنامج فإن كل جنيهه زيادة في الاستثمارات بهدف التطوير في الجودة والإدارة والآلات والموارد يؤدي إلى زيادة ٢.٥ جنيه في قيمة الانتاج

● ● ولاشك أن الأرقام السابقة تطرح تساؤلات عن كيفية حسابها وهو ما حاولت الصفحة أن تقوم به خلال الأيام السابقة مع مصداق وزارة الصناعة من خلال الأوراق التي تم اعدادها في هذا الشأن حول

الانعكاسات الإيجابية المنتظرة نتيجة لتطبيق البرنامج يقول مصدر مسئول بوزارة الصناعة استرشادا بتجارب الدول الأخرى السابقة وخاصة التجربة التونسية فإن الانعكاسات الإيجابية للبرنامج على مستوى المنشآت الصناعية وعلى مستوى الاقتصاد ككل تتمثل لديهم في الآتي: على مستوى المنشآت:

زيادة في نمو قيمة الإنتاج بمقدار ١٥٪ سنويا مقارنة بالمعدل السابق لتطبيق البرنامج زيادة معدل النمو في قيمة الصادرات بمقدار ١٣٪ سنويا مقارنة بالمعدل السابق لتطبيق البرنامج زيادة في معدل خلق فرص